الباب السادس

الإصلاح
الدستوري المنشود

الفصل الأول

الشعب يسقط الرئيس

obeikan.com

obeikan.com

كأن مصر كانت علي موعدها مع القدر، خرج شبابها في يوم اعتادت الشرطة المصرية علي الاحتفال به عيداً لها، وكان المغزى واضحاً لا لبس فيه، حدث الفراق بين السلطة والشعب، استبدت الشرطة بالشعب، وتصاعد منسوب التعذيب يوما بعد يوم في عهد الرئيس حسني مبارك حتى وصل إلي حدود فاقت قدرة الشعب علي الصبر والاحتمال، وتزايد منسوب الغضب، وتراكم مخزون الألم، فوق مخزون الظلم الاجتماعي الكبير، ولم يبق غير شرارة تشعل فتيل الانفجار، وخرجت فتائل الانفجار في يوم ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ ترفع شعارات الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وتطالب بالتغيير، وكان مبلغ أملها أن تقصي وزير الداخلية حبيب العادلي عن موقعه، ولكن الشعب المصري كان قد قرر رفع مستوي الأماني، فخرج تباعا أفواجاً وراء أفواج تملأ الساحات والميادين العامة في أكثر من محافظة، شمالاً وجنوباً، حتى بدا أمام الجميع أن الغضب العارم يسكن مصر منذ فترة طويلة وينتظر لحظة ينفجر فيها، وقد كان.

لم ينفع مع هذا التراكم من الغضب كل ما في جعبة نظام الرئيس حسني مبارك من أدوات للقمع، استخدم كل ما في خزائنه ومستودعاته من أدوات قمع مستوردة علي أحدث الطرز، إضافة إلي ما في جعبته من تراث القمع ، كلها لم تصلح في وقف موجات الغضب التي انداحت في الشوارع، لا تلوي علي شيء، ولا يقوي عليها شيء.

اعتقلت شرطة مبارك المئات من المحتجين الغاضبين، فامتلأت الشوارع بالألوف بدلاً منهم، وقتلت شرطة مبارك المئات، ففاضت البيوت بناسها وغاصت الشوارع والميادين بالملايين، وقطعوا وسائل الاتصال، فالتصق الناس بعضهم ببعض في شوارع مصر، وتوحدت الجموع الهادرة علي الشعار العبقري الذي انطلق من مخزون الغضب:

(الشعب يريد إسقاط النظام)

كأن يد البلاغة الشعبية قد امتدت إلي أبلغ ما في جعبتها فأخرجت هذا الشعار، تلخص به الحال المرفوض، وتتطلع منه إلي الحال المطلوب، الشعب يريد إسقاط النظام الفاسد المستبد الذي أهدر كرامة المصريين، وبمفهوم المخالفة فالشعب يريد بناء النظام الصالح العادل الديمقراطي الذي يحفظ علي المصريين كرامتهم.

ولم تصمد طويلاً جحافل الأمن المركزي، خارت قواها أمام الإصرار الشعبي على مواصلة الاعتصام في الميادين العامة، انهارت قوات البوليس أمام الجموع الغاضبة ، لم تصمد أكثر من خمسة أيام، وانسحبت من الشوارع والأقسام انسحابا مريباً، على إثر الأمر بنزول قوات الجيش للعمل إلى جانب قوات الشرطة لحفظ الأمن والاستقرار، وفي تطور ذو دلالة يعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اللواء إسماعيل عتمان أن القوات المسلحة لن تستخدم القوة ضد المحتجين، وأن حرية التعبير مكفولة لكل المواطنين الذين يستخدمون الوسائل السلمية.

وكعادته علي مدار ثلاثين سنة، يأتي الرئيس حسني مبارك متأخراً، وبخطوة أقل من المطلوب، وكأنه لا يري ما يجري تحت عينيه في شوارع مملكته التي جلس فوق عرشها طويلاً، وأراد أن يورثها لنجله من بعده، وفي ساعة متأخرة من ليل يوم السبت التاسع والعشرين خرج على الناس ليعلن أنه طلب من الحكومة التقدم باستقالتها وأكد أنه سيكلف حكومة جديدة .

نص كلمه مبارك يوم السبت ٢٩ يناير سنة ٢٠١١:

الأخوة المواطنون: أتحدث إليكم في ظرف دقيق يفرض علينا جميعاً وقفة جادة وصادقة مع النفس تتوخي سلامة القصد، وصالح الوطن، لقد تابعت أولاً بأول التظاهرات وما نادت به ودعت إليه. كانت تعليماتي للحكومة تشدد علي إتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن آراء المواطنين ومطالبهم. ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجة هذه التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها، وأسفت كل الأسف لما أسفرت عنه من ضحايا أبرياء من المتظاهرين وقو ت الشرطة.

(لقد التزمت الحكومة بهذه التعليمات وكان ذلك واضحاً في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا، وقد بادرت إلي حمايتهم في بدايتها احتراماً لحقهم في التظاهر السلمي، طالما تم في إطار القانون، وقبل أن تتحول هذه التظاهرات لأعمال شعب تهدد النظام العام وتعيق الحياة اليومية للمواطنين.

(إن خيطاً رفيعاً يفصل بين الحرية والفوضى، وإنني إذ أنحاز كل الانحياز لحرية المواطنين في إبداء آرائهم أتمسك بذات القدر بالحفاظ علي أمن مصر واستقرارها، وبعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعي ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها علي حاضر الوطن ومستقبله.

(إن مصر هي أكبر دولة في منطقتها سكاناً ودوراً وثقلاً وتأثيراً، وهي دولة

مؤسسات يحكمها الدستور والقانون)، وعلينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة انزلقت بالشعوب إلي الفوضى والانتكاس .. فلا ديمقراطية حققت ولا استقرارا حفظت.

(أيها الأخوة المواطنون: لقد جاءت هذه التظاهرات لتعبر عن تطلعات مشروعة لمزيد من الإسراع لمحاصرة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، ومكافحة الفقر، والتصدي بكل حسم للفساد.

(إنني أعي هذه التطلعات المشروعة للشعب، وأعلم جيدا قدر همومه، ومعاناته، لم انفصل عنها يوما، وأعمل من أجلها كل يوم لكن ما نواجهه من مشكلات وما نسعى إليه من أهداف لن يحققه اللجوء إلي العنف، ولن تصنعه الفوضى، وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطني، والعمل المخلص والجاد.

(إن شباب مصر هو أغلي ما لديها، وهي تتطلع إليهم كي يصنعوا مستقبلها، وتربأ بهم أن يندس بينهم من يسعى إلي نشر الفوضى ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه.

(إن اقتناعي ثابت لا يتزعزع بمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل مجتمع مصري حر وديمقراطي يحتضن قيم العصر وينفتح على العالم.

(لقد انحزت وسوف أظل للفقراء من أبناء الشعب علي الدوام مقتنعاً بأن الاقتصاد أكبر وأخطر من أن يترك للاقتصاديين وحدهم، وحرصت على ضبط سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادي كي لا تمضي بأسرع مما يحتمله أبناء الشعب أو ما يزيد من معاناتهم.

(إن برنامجنا لمحاصرة البطالة وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين تظل رهناً بالحفاظ علي مصر مستقرة وآمنة.. وطنا لشعب متحضر وعريق، لا يضع مكتسباته وآماله للمستقبل في مهب الريح.

(إن ما حدث خلال هذه التظاهرات يتجاوز ما حدث من نهب وفوضي وحرائق لمخطط أبعد من ذلك لزعزعة الاستقرار والانقضاض علي الشرعية.

(إنني أهيب بشبابنا وبكل مصري ومصرية مراعاة صالح الوطن، وأن يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم، فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة تتحقق تطلعات مصر وأبناءها، وإنما تتحقق هذه التطلعات للمستقبل

الأفضل بالوعي والحوار والاجتهاد من أجل الوطن.

(أيها الأخوة المواطنون: إني لا أتحدث إليكم اليوم كرئيس للجمهورية فحسب وإنما كمصري شاءت الأقدار أن يتحمل مسؤولية هذا الوطن وأمضي حياته من أجله حرباً وسلاماً، لقد اجتزنا معاً من قبل أوقاتاً صعبة، تغلبنا عليها عندما واجهناها كأمة واحدة وشعب واحد، وعندما عرفنا طريقنا ووجهتنا وحددنا ما نسعى إليه من أهداف.

(إن طريق الإصلاح الذي اخترناه لا رجوع عنه أو ارتداد إلي الوراء. سنمضي عليه بخطوات جديدة تؤكد احترامنا لاستقلال القضاء وأحكامه. خطوات جديدة نحو المزيد من الديمقراطية والمزيد من الحرية للمواطنين. خطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوي المعيشة وتطوير الخدمات وخطوات جديدة للوقوف إلي جانب الفقراء ومحدودي الدخل.

(إن خياراتنا وأهدافنا هي التي ستحدد مصائرنا ومستقبلنا وليس أمامنا من سبيل لتحقيقها سوى بالوعي والعمل والكفاح، نحافظ علي ما حققناه ونبني عليه وترعي في عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن. إن أحداث اليوم والأيام القليلة الماضية ألقت في قلوب الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب الخوف علي مصر ومستقبلها والتحسب من الانجراف إلي مزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب وإنني متحمل مسئوليتي الأولى في الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين لن أسمح بذلك أبدا.. لن اسمح لهذا الخوف أن يستحوذ على مواطنينا ولهذا التحسب أن يلقي بظلاله علي مصيرنا ومستقبلنا.

(لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم وسوف أكلف الحكومة الجديدة اعتبارا من الغد بتكليفات واضحة ومحددة للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة.

(وأقول من جديد إنني لن أتهاون في اتخاذ أية قرارات تحفظ لكل مصري ومصرية أمنهم وأمانهم وسوف أدافع عن أمن مصر واستقرارها وأماني شعبها فتلك هي المسئولية والأمانة التي أقسمت يمينا أمام الله والوطن بالمحافظة عليها، حفظ الله مصر وشعبها وسدد علي الطريق خطانا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

-٢-

تدفقت جموع المواطنين إلى الميادين ترفض حديث مبارك، وتطالبه بالتنحي، وتعلن

أن أوان هذا الكلام قد انتهى، وأن الذين أفسدوا واستبدوا وظلموا لا يمكن لهم أن يصلحوا ويعدلوا ويردوا المظالم التي اقترفتها أيديهم.

وفي خطوة أخرى تستهدف وقف شلالات الغضب، أعلن الرئيس مبارك عن تعيين مدير المخابرات العامة عمر سليمان نائباً له وتكليف وزير الطيران المدني السابق أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة.

وبينما راح مبارك يلتف حول مطالب الجماهير، أعلنت القوى الوطنية مظاهرة مليونية يوم الثلاثاء أول فبراير سنة ٢٠١١، ويسارع الرئيس بخطواته المتأخرة، وتحلف وزارة أحمد شفيق الأولى اليمين أمامه يوم الأحد ٣١ يناير، ويكلفها الرئيس بأن تحافظ على الدعم، وتضع حدا للتضخم، وتوفر فرص العمل، وفي اليوم نفسه يكلف نائبه عمر سليمان بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية بشأن حل كل القضايا المثارة المتصلة بالإصلاح الدستوري والتشريعي.

وتثبت الثورة المصرية أنها كبيرة على كل محاولات الالتفاف عليها، ويثبت الشعب المصري مجددا وعيه العميق بحقائق الأمور، وتحتشد الملايين في ميدان التحرير وفي ميدان المنشية في الإسكندرية، وفي الساحات الكبرى في عدد غير قليل من المدن المصرية الرئيسية، وتعلن الحشود المليونية عزمها الأكيد على إسقاط الرئيس.

وفي تطور لافت جاء مساء يوم ١ فبراير يصدر بيان على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع كان نصه كما يلي:

إلى شعب مصر العظيم. إن قواتكم المسلحة إدراكا منها بمشروعية مطالب الشعب وحرصاً منها علي القيام بمسؤوليتها في حماية الوطن والمواطنين، كما عهدتموها دائما، تؤكد التالي:

أولا: إن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة للجميع.

ثانيا: عدم الإقدام على أي عمل من شأنه الإخلال بأمن وسلامة الوطن وتخريب المصالح العامة والخاصة.

ثالثا: إن إقدام فئة من الخارجين على القانون بترهيب وترويع المواطنين الآمنين أمر غير مقبول، ولن تسمح القوات المسلحة به أو بالإخلال بأمن وسلامة الوطن.

رابعا: حافظوا على مقدرات وممتلكات شعبكم العظيم، وقاوموا أعمال تخريبها سواء كانت عامة أو خاصة.

خامسا: إن القوات المسلحة على وعى ودراية بالمطالب المشروعة للمواطنين

الشرفاء.

سادسا: إن وجود القوات المسلحة في الشارع المصري من أجلكم وحرصاً على أمنكم وسلامتكم .

وقواتكم المسلحة لم ولن تلجأ إلى استخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم الذي لم يبخل على دعمها في جميع مراحل تاريخه المجيد.

إننا نؤكد أن قواتكم المسلحة هي الدرع الواقية، والحصن الأمين لهذا الشعب العظيم، وحمايته من الأخطار المحيطة به، وإن تراب هذا البلد ممزوج بدماء المصريين علي مر التاريخ فحافظوا عليه.

حفظ الله مصر وشعبها من كل مكروه وسوء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

-٣-

وإزاء استمرار وتصاعد موجات الغضب يضطر الرئيس حسني مبارك أن يخرج على التليفزيون مرة أخرى في نهاية ليل يوم ١ فبراير ليرفض الاستجابة لمطلب الرحيل الفوري عن الحكم، ويخير الشعب بين «الفوضى» و«الاستقرار»، ويؤكد أنه كلف الحكومة الجديدة بالتجاوب مع مطالب الشباب، وكلف نائبه ببدء الحوار الوطني، ويشير إلى أن مسؤوليته تكمن في إعادة الأمن والاستقرار، والعمل خلال ما تبقي من أشهر ولايته علي تأمين الانتقال السلمي والسلس للسلطة، مؤكداً عدم نيته الترشح لولاية رئاسية جديدة، كما أعلن تكليفه للبرلمان بمناقشة تعديل المادتين ٧٦ و٧٧ من الدستور المصري، وطالب الشرطة بالعمل بنزاهة وشرف، وتعهد بالتحقيق في المتسببين في حالة الفراغ الأمني في البلاد، واختتم خطابه بأنه يعتز بما قضاه في خدمة مصر وشعبها، وأن مصر وطنه مثل ما هي وطن أي مصري سيعيش ويموت فيه وسيحكم التاريخ بما له وعليه.

وفي اليوم التاسع من أيام الغضب المصرية زادت حشود الملايين اتساعاً، ولأول مرة تخرج مجموعات مؤيدة للرئيس مبارك في ميدان مصطفي محمود بالمهندسين تطالب بـ«الاستقرار» و«دعم» الرئيس مبارك متعاطفين مع خطابه الأخير، وقد وقعت مصادمات بينهم وبين معارضين للرئيس من أهالي المنطقة.

وتوجه مجموعة من مؤيدي الرئيس مبارك الذين تجمعوا في ميدان مصطفى محمود بالمهندسين، إضافة إلى مجموعة أخرى من البلطجية وأصحاب السوابق الجنائية بالخيول والجمال حاملين العصي والأسلحة البيضاء والهراوات صوب ميدان

التحرير، حيث اقتحموا الميدان بالقوة في محاولة منهم لإخراج المحتجين هناك، وقد اعتدوا بعنف على المتظاهرين ثم تراشق الطرفان بالحجارة في معارك كر وفر استمرت ساعات حاول فيها المتظاهرون حماية أنفسهم، وتحول قلب ميدان التحرير إلي مستشفي ميداني يعج بالجرحى، واستخدم مؤيدو الرئيس القنابل الحارقة وقطع من الأسمنت التي قذفوا بها المعتصمين في ميدان التحرير من أسطح البنايات المجاورة وأصابت بعضها مبني المتحف المصري وكانت قوات الجيش قد رفضت التدخل، ولكنها أطلقت النار في الهواء في محاولة منها لتفريق المتظاهرين.

وفي هذه الأثناء يعلن فتحي سرور رئيس مجلس الشعب عزمه إقرار التعديلات الدستورية التي تطرق إليها الرئيس مبارك في خطابه خلال فترة قصيرة، مؤكداً الأنباء التي تحدثت عن تعليق عمل البرلمان إلي حين الفصل في الطعون المقدمة بشأن نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ورفضت أبرز قوى المعارضة بمصر عرض رئيس الحكومة المصرية أحمد شفيق بدء حوار وطني, مشترطة التنحي الفوري للرئيس مبارك وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأطياف على الساحة السياسية بالبلاد، ويعلن عمر سليمان نائب الرئيس المصري يعلن أنه لا الرئيس ولا ابنه جمال مبارك سيترشحان لانتخابات الرئاسة, قائلا : إنه سيعاقب كل الضالعين في إثارة العنف والانفلات بميدان التحرير.

-٤-

في ليلة جمعة الرحيل التي دعي فيها الشعب المصري لمواصلة التجمع والاحتشاد بالميادين العامة، صرح الرئيس مبارك بأنه يود الاستقالة من منصبه، لكنه يخشى إن استقال أن تغرق البلاد في الفوضى، وفي صلاة الجمعة ٤ فبراير أدى أكثر من مليوني مسلم صلاة الجمعة في ميدان التحرير حيث دعا الخطيب الحشود والشباب إلي الصبر حتى إسقاط نظام الرئيس مبارك، وكان من أعظم مشاهد ثورة يناير أن التف الشباب المسيحي في صفوف حول المصلين المسلمين يحمونهم ضد أي عدوان قد يقدم عليه أنصار مبارك ومؤيدوه.

وبدأ نظام مبارك يتهاوى، وأصدر النائب العام قرارات بعدم سفر عدد من وزراء مبارك، والتحفظ على بعضهم الآخر، واستقالت هيئة المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وتقرر تعيين حسام بدراوي محل الأمين العام للحزب صفوت الشريف وأمين السياسات، الأمين العام المساعد للحزب جمال نجل الرئيس مبارك.

وأعلن النائب العام في بيان بثته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية أنه في ضوء (الأحداث الجارية وملاحقة المتسببين فيما شهدته البلاد من أعمال التخريب والنهب والسرقة للممتلكات العامة والخاصة وإشعال الحرائق والقتل والانفلات الأمني والإضرار بالاقتصاد القومي فقد تم إصدار عدة قرارات).

وأوضح أن القرارات تشمل أن يمنع من السفر أمين التنظيم لسابق في الحزب الوطني الحاكم أحمد عز، ووزراء آخرون: الداخلية حبيب العادلي والسياحة زهير جرانة، والإسكان أحمد المغربي.

كما تضمن القرار منع عدد آخر من المسؤولين في بعض الهيئات والمؤسسات العامة من السفر خارج البلاد، وأوضح أن كل الذين شملهم قرار المنع من السفر سيتم (تجميد حساباتهم في البنوك لحين عودة الاستقرار الأمني، وقيام سلطات التحقيق والسلطات الرقابية بإجراءات التحري والتحقيق لتحديد المسؤوليات الجنائية والإدارية).

وفي خطوة بدت معاكسة لاتجاه الأحداث الرئيسي أجرت أحزاب المعارضة وبينها جماعة الإخوان المسلمين وبعض المستقلين يوم ٦ فبراير سنة ٢٠١١ حواراً مع عمر سليمان نائب الرئيس، تم خلاله التوافق علي تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل علي إنهاء حالة الطوارئ، وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد.

وقال بيان صحفي صادر عن مكتب نائب الرئيس : إن عمر سليمان عقد عدة اجتماعات مع ممثلي الأحزاب والقوي السياسية بكافة انتماءاتهم وبعض ممثلي شباب ٢٥ يناير وخلصت إلي التوافق على الآتي :

توافقت كافة إطراف الحوار علي تقدير واحترام حركة ٢٥ يناير، وعلي ضرورة التعامل الجاد والعاجل والأمين مع الأزمة الراهنة التي يواجهها الوطن، ومع المطالب المشروعة لشباب ٢٥ يناير والقوي السياسية في المجتمع، أخذين في كامل الاعتبار التمسك بالشرعية الدستورية في مواجهه التحديات والمخاطر التي تواجه مصر في أعقاب هذه الأزمة ، من تراجع في أمن المواطنين وتعطيل لمصالحهم ، وشلل في المرافق ، ووقف للدراسة بالجامعات والمدارس، واختناقات في الوصول بالاحتياجات الأساسية لأبناء الشعب ، وما لحق بالاقتصاد المصري من أضرار وخسائر ، فضلاً عما صاحب الأزمة الراهنة من محاولات للتدخل الخارجي في الشأن المصري الخالص ، واختراق أمني لعناصر أجنبية دخيلة علي مجتمعنا تعمل علي زعزعة الاستقرار تنفيذاً

لمخططاتها ، مع الإقرار بأن حركة ٢٥ يناير حركة وطنية وشريفة .

وقد اتفقت أطراف الحوار الوطني علي عدد من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية ، توافقت فيما بينها علي أن تكون ذات طبيعة مؤقتة ولحين انتخاب رئيس للبلاد بعد انتهاء الولاية الحالية للرئاسة ، وذلك علي النحو الآتي :

أولاً: تنفيذ التعهدات الواردة في كلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك للأمة يوم أول فبراير وهي:

١) عدم الترشيح لفترة رئاسية جديدة .

٢) تحقيق الانتقال السلمي وفقاً لأحكام الدستور .

٣) إجراء تعديلات دستورية تشمل المواد (٧٦) و (٧٧) وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلبها عملية الانتقال السلمي للسلطة .

٤) إجراء ما يلزم من التعديلات التشريعية المترتبة على تعديلات الدستور.

٥) تنفيذ قرارات محكمة النقض في الطعون المقدمة على انتخابات مجلس الشعب.

٦) ملاحقة الفاسدين، والتحقيق مع المتسببين في الانفلات الأمني الذي أعقب انتفاضة الشباب طبقاً لأحكام القانون.

٧) استعادة أمن واستقرار الوطن، وتكليف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره في خدمة الشعب وحماية المواطنين.

ثانياً: وتنفيذاً لهذه التعهدات يتم اتخاذ الإجراءات الآتية :

١) تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وبعض من الشخصيات السياسية، تتولي دراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور في ميعاد ينتهي في الأسبوع الأول من مارس.

٢) تعلن الحكومة عن فتح مكتب لتلقي الشكاوي عن معتقلي الرأي من كافة الانتماءات والإفراج عنهم فوراً ، مع تعهد الحكومة بعدم ملاحقتهم أو التضييق عليهم في ممارسة نشاطهم السياسي .

٣) تحرير وسائل الإعلام والاتصالات وعدم فرض أية قيود علي أنشطتها تتجاوز أحكام القانون .

٤) تكليف الأجهزة الرقابية والقضائية بمواصلة و ملاحقة الفاسدين والمسؤولين

عما شهدته البلاد من انفلات أمني خلال الأحداث الأخيرة ومحاسبتهم.

٥) إنهاء حالة الطوارئ طبقاً للظروف الأمنية وحالة إنهاء التهديد الأمني للمجتمع.

٦) أكدت كل الأطراف رفضها التام للتدخل الأجنبي بكافة صوره وأشكاله في الشأن الداخلي لمصر.

ثالثاً: تشكيل لجنة وطنية للمتابعة تضم شخصيات عامة ومستقلة من الخبراء والمتخصصين وممثلين عن الحركات الشبابية، تتولى متابعة التنفيذ الأمين لكافة ما تم التوافق عليه، مع رفع تقاريرها وتوصياتها للسيد نائب رئيس الجمهورية.

هذا وقد أشادت كافة أطراف الحوار بالدور الوطني المخلص لقواتنا المسلحة الباسلة في هذه المرحلة الدقيقة ، مؤكدين تطلعهم لمواصلة هذا الدور في استعادة الهدوء والأمن والاستقرار ، وفي ضمان تنفيذ ما أسفرت عنه اجتماعات الحوار الوطني من توافق وتفاهمات .

وفي تصريحات تالية أكد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية أن الرئيس حسني مبارك أبدي ترحيبه باجتماعات الحوار الوطني مع كافة القوى السياسية بما في ذلك شباب ٢٥ يناير وما خلص إليه الحوار من توافق مبدئي في الآراء والمواقف فيما كلفه الرئيس مبارك بمواصلة اجتماعات الحوار الوطني وتلقي تقارير اللجان الثلاثة المشار إليها وإحاطة سيادته بما تتوصل إليه أولا بأول.

وتنفيذا لما تم التوافق عليه بين أطراف الحوار أعلن سليمان أن الرئيس وقع قراراً جمهوريا بتشكيل اللجنة الدستورية التي ستضطلع بتناول التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية مصاحبة.

كما أصدر مبارك تعليماته لرئيس مجلس الوزراء لتشكيل (لجنة المتابعة) التي ستضطلع بمتابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه بين أطراف الحوار الوطني, مع تعليمات موازية بتشكيل لجنة ثالثة لتقصي الحقائق حول أحداث ومواجهات «الأربعاء» الماضي، وإحالة ما تتوصل إليه إلي النائب العام ليتخذ بشأنه ما يلزم من إجراءات.

وتقرر أن تبدأ اللجنة الدستورية ولجنة المتابعة أعمالها اعتبارا من الثلاثاء ٧ فبراير , كما ستشرع لجنة تقصي الحقائق في مباشرة مهامها فور تشكيلها في غضون الأيام القليلة المقبلة.

وأعلن سليمان أن الرئيس شدد علي أن شباب مصر يستحقون تقدير الوطن،

وأصدر تعليماته بالامتناع عن ملاحقتهم أو التضييق عليهم أو مصادرة حقهم في حرية الرأي والتعبير.

وجاء نص قرار الرئيس مبارك بتشكيل لجنة دراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية كما يلي: رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع علي الدستور, وبخاصة المادة ١٨٩ منه.

وعلي البيان الصادر بتاريخ ٦ من فبراير سنة ٢٠١١ بشأن ما أسفر عنه الحوار الوطني الذي تم بتكليف من رئيس الجمهورية بين نائبه وممثلين للأحزاب والقوى السياسية وبعض من ممثلي شباب ٢٥ يناير.

وحرصاً علي إجراء مزيد من الإصلاح السياسي والديمقراطي المنشود وتفعيل ما اتفق عليه أطراف الحوار من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية.

قرر:

(المادة الأولى)

تشكل لجنة لدراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية من أعضاء من السلطة القضائية ومن الخبراء والشخصيات السياسية, برئاسة السيد المستشار الدكتور سري محمود صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى وعضوية السادة الآتية أسماؤهم:

المستشار كمال محمد محمد نافع - النائب الأول لرئيس محكمة النقض وعضو مجلس القضاء الأعلى.

المستشار أحمد محمود مكي - النائب الثاني لرئيس محكمة النقض وعضو مجلس القضاء الأعلى.

المستشار محمد عبد العزيز الشناوي - نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

المستشار ماهر سامي يوسف - نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

المستشار الدكتور محمد أحمد عطية - النائب الأول لرئيس مجلس الدولة.

المستشار كمال زكي عبد الرحمن اللمعي - نائب رئيس مجلس الدولة.

الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد - أستاذ القانون الدستوري.

الأستاذ الدكتور يحيي عبد العزيز الجمل - أستاذ القانون الدستوري.

الأستاذ الدكتور إبراهيم درويش - أستاذ القانون الدستوري.

الأستاذ الدكتور محمد حسنين عبد لعال – أستاذ القانون الدستوري.

وللجنة أن تستعين في القيام بمهامها بمن تراه من الخبراء والمتخصصين.

(المادة الثانية)

تتولى اللجنة دراسة واقتراح ما تراه من التعديلات الدستورية للمواد ٧٦ – ٧٧ – ٨٨ وغيرها من المواد الأخرى اللازمة لتحقيق إصلاح سياسي وديمقراطي يلبي طموحات أبناء الشعب في مجال الانتخابات الرئاسية وما يرتبط بها من أحكام , وما تتطلبه التعديلات الدستورية المقترحة من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور ذات الصلة.

(المادة الثالثة)

تضع اللجنة نظام عملها , وتبدأ في مباشرة مهامها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار , وتقدم خلال قيامها بمهمتها تقرير دورية

إلي نائب رئيس الجمهورية.

(المادة الرابعة)

تنتهي اللجنة من مهمتها في ميعاد نهايته آخر شهر فبراير الحالي وترفع إلي نائب رئيس الجمهورية تقريرا بالنتائج التي أسفرت عنها دراساتها واقتراحاتها في شأن التعديلات الدستورية والتشريعية اللازمة , وذلك للعرض علي رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يلزم لطلب تعديل الدستور وفقا لأحكام المادة ١٨٩ منه , وللسير في إجراءات إحالة مشروعات القوانين بالتعديلات التشريعية إلي مجلسي الشعب والشورى.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

محمد حسني مبارك

-٥-

كانت عجلة التغيير قد دارت، ولم يعد في مقدور أحد أن يوقفها، ولم تعد تصلح كل إجراءات الرئيس مبارك، في تدارك ما فاته وفات نظامه من فرص كثيرة، كان يمكن فيها إصلاح الأحوال وتغييرها. وأعلن شباب الثورة رفضهم الحوار مع

النائب عمر سليمان واعتبروا أن الحوار «لا يخدم الانتفاضة الشعبية»، وأقام الآلاف في ميدان التحرير (أحد الشهداء) حيث صلي المسلمون صلاة الغائب علي روح «الشهداء» الذين قضوا في الأحداث، وأدي المسيحيون «قداس الأحد» بحضور الآلاف من المسلمين في مشهد مهيب يعبر عن توحد أطراف الشعب.

وفي محاولة أخيرة لمنع الانهيار، ولإظهار أكبر قدر من التماسك أمام تصاعد وتيرة الاحتجاجات واتساع رقعتها المتتالي، اجتمع الرئيس حسني مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى والمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع والإنتاج الحربي.

وكانت تلك آخر اجتماعات حسني مبارك بأركان حكمه، أو بمن تبقى منهم، بعد موجة الانهيار الأولى، بينما حاصر المتظاهرون مقر البرلمان ومقر مجلس الوزراء غداة تظاهرات هي الأضخم منذ بدء ثورة ٢٥ يناير، ولم يستطع أحمد شفيق رئيس الوزراء الجديد من التوجه إلى مقر مجلس الوزراء، فنقل مكتبه إلى مقر وزارة الطيران التي كان وزيرها إلى ما قبل الأحداث الأخيرة، ودخلت ألوف جديدة إلى حلبة الاحتجاجات مع استمرار المظاهرات المليونية في الميادين والمناطق الحيوية بكافة المحافظات.

وأعلن يوم الأربعاء ٩ فبراير عن أن اللجنة التي شكلها الرئيس حسني مبارك لاقتراح تعديلات دستورية اتفقت علي تعديل ست مواد من الدستور، وعرف أن أبرز المواد التي تم الاتفاق علي تعديلها، هي السادسة والسبعون التي تتعلق بشروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، والمادة السابعة والسبعون المتعلقة بمدد ولاية الرئيس، والثامنة والثمانون التي تفصل عملية الإشراف علي الانتخابات التشريعية، والثالثة والتسعون المتعلقة بالطعون في الانتخابات، إضافة إلي المادة مائة وتسعة وسبعين التي تعطي رئيس الجمهورية حق إحالة المدنيين علي محاكم عسكرية إذا تعلق الأمر بجرائم الإرهاب.

-٦-

لم يكن أحد مهتماً بعمل اللجنة، ولا بما تسفر عنه اجتماعاتها، التي رئي على نطاق واسع أن المطالب الشعبية تجاوزتها وتجاوزت معها كل ما يطرحه النظام من محاولات لوقف موجات الاحتجاجات التي تتسع يوما بعد آخر، وجاء التطور الأبرز في اليوم التالي من القوات المسلحة حيث انعقد مساء اليوم العاشر من فبراير المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في غياب الرئيس حسني مبارك ويعلن البيان رقم واحد ويقرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع في مصر.

وكان نص البيان رقم (١) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية يقول:

انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة، انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير ٢٠١١ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه.

(وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم).

وتناثرت شكوك هنا وهناك حول موقف الجيش من ثورة الشعب ومن النظام، وتحدث البعض عن انقلاب عسكري، بدأت خطوته الأولى بالبيان الأول، وأعلن التليفزيون المصري في أول مساء يوم ١٠ فبراير أن الرئيس سوف يلقي ببيان بعد قليل، وانتظر الشعب المصري كله ما سوف يأتي به خطاب الرئيس، وكانت كل المؤشرات تؤكد أنه سوف يقدم على إعلان تنحيه.

وبعد طول انتظار وترقب خرج مبارك في خطاب متلفز ليوجه بيانه الثالث للشعب المصري ويفاجأ الجميع برفض التنحي، ولكنه عوضاً عن التنحي فوض سلطاته لنائبه عمر سليمان ، وقد استهل مبارك خطابه بكلمة للشباب المحتجين في ميدان التحرير وفي كل الميادين، قائلاً إنه يعتز بهم كرمز، وشدد علي أن دماء الشهداء لن تضيع هدراً، وأنه لن يتهاون في معاقبة المتسببين عنها، وأكد حرصه علي تنفيذ كل ما وعد به، وأنه يعرف أن مطالب الشباب عادلة ومشروعة، مشيراً إلي أن الأخطاء واردة في كل نظام سياسي، لكن الحرج والعيب كل العيب هو الإملاءات الأجنبية من الخارج أياً كان مصدرها أو مبرراتها.

وجدّد مبارك تأكيده علي أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية, وأنه متمسك بالاستمرار حتى نقل السلطة لمن يختاره الناخبون في الانتخابات المقبلة، وأشار إلي أن الحوار الوطني بدأ بالفعل، وأنه أسفر عن توافق مبدئي لوضع خريطة طريق للانتقال السلمي للسلطة حتى سبتمبر سنة ٢٠١١، وقال : إنه بمقتضي الصلاحيات المخولة له تقدم بطلب تعديل خمس مواد دستورية مع تأكيد الاستعداد للتقدم بأي تعديلات أخرى في وقت لاحق، لتسهيل شروط الترشح للرئاسة وتعديل مدد

الرئاسة والتمهيد لإلغاء قانون الطوارئ.

وشدّد الرئيس علي أنه لم يخضع يوماً لضغوط أو إملاءات، وأنه عمل علي أمن واستقرار مصر وشهد حروبها وأنها ستظل أرض المحيا والممات وبلداً عزيزاً لا يفارقه.

جاء خطاب مبارك مخيباً للآمال التي انعقدت على تنحيه، وقاطعه المتظاهرون عندما شرع في القول بأنه «أفني عمره دفاعاً عن أرض مصر»، وأنه «شهد حروبها»، واشتعل غضب المعتصمين بميدان التحرير وارتفعت صيحاتهم تزلزل المكان بكلمة واحدة: ارحل، إرحل، ارحل ، وقد رفع بعض المتظاهرين أحذيتهم ولوحوا بها أمام الشاشة التي كانت تبث الخطاب تعبيراً عن غضبهم من عدم استجابة الرئيس لمطالبهم ورثائه لنفسه.

وبعد انتهاء الخطاب هتف المتظاهرون في حالة غضب شديدة «يسقط يسقط حسني مبارك» ، «ارحل» وطالبوا بتدخل الجيش المصري وبدأت أعداد كبيرة من المحتشدين بميدان التحرير بالتوجه للقصر الجمهوري، ومبنى التليفزيون، وبادرت قوات الجيش إلى نصب الأسلاك الشائكة حول القصر الجمهوري، لتمنع الاحتكاك بين الجمهور الغاضب وقوات الحرس الجمهوري المتحلقة حول القصر الرئاسي.

كان اليوم التالي يوم جمعة سماها الغاضبون بجمعة «الزحف»، واحتشد فيها أكثر من عشرة مليون مواطن في قلب القاهرة بميدان التحرير وحوله، وفي جميع ميادين مصر الرئيسية، وبدأ زحف عشرات الألوف علي قصور الرئاسة وبخاصة قصر القبة الرئاسي بالقاهرة والقصر الرئاسي برأس التين بالإسكندرية.

وصدر البيان رقم ٢ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية يقول بالنص:

نظرا للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتي يتحدد فيها مصير البلاد، وفي إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات وإيماناً من مسؤوليتنا الوطنية بحفظ واستقرار الوطن وسلامته قرار المجلس:

أولا: ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.
- الفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات.

ـ إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

ثانيا: تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى تنامي الانتقال السلمي للسلطة وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.

ثالثا: تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين ، كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

حمي الله الوطن والمواطنين.

وبقي المشد الجماهيري الحاشد يهتف هتافاً واحداً من شمال مصر إلى جنوبها، وبدت مصر في ذلك اليوم وقد خرجت عن بكرة أبيها تطالب بمطلب واحد: أن يرحل الرئيس.

-٧-

وعند السادسة مساء الجمعة العظيمة يخرج عمر سليمان نائب الرئيس على شاشة التلفزة يعلن تخلي الرئيس محمد حسني مبارك عن الرئاسة، وتسليم الحكم للجيش، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر يصدر البيان رقم ٣ ويقول إنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب المصري.

ويصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية البيان رقم (٣)

أيها المواطنون:

في هذه اللحظة التاريخية الفارقة من تاريخ مصر ، وبصدور قرار الرئيس محمد حسني مبارك بالتخلي عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد ..ونحن نعلم جميعا مدى جسامة هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم في كل مكان لإحداث تغيرات جذرية فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتطلع مستعينا بالله سبحانه وتعالى للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا العظيم وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقا بيانات تحدد الخطوات والإجراءات التدابير التي ستتبع.

إن المجلس في نفس الوقت ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب ، ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني حرباً وسلماً وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن.

وفي هذا الصدد فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم ولكل أفراد شعبنا العظيم.

والله الموفق والمستعان.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وصدر على الفور البيان الأول لجماهير ثورة مصر يقول:

نحن جماهير شعب مصر، صاحب السيادة على أرضه ومصيره ومقدراته، التي استردها كاملة باندلاع ثورة ٢٥ يناير الشعبية المدنية الديمقراطية وتضحيات شهدائها الأبرار، وبعد نجاح الثورة في إسقاط النظام الفاسد وقياداته، نعلن استمرار هذه الثورة السلمية حتى النصر وتحقيق مطالبها كاملة وهي:

أولاً : إلغاء حالة الطوارئ فورا .

ثانياً :الإفراج الفوري عن كافه المعتقلين السياسيين .

ثالثاً: إلغاء الدستور الحالي وتعديلاته.

رابعاً: حل مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية.

خامساً :إنشاء مجلس حكم رئاسي انتقالي يضم خمسة أعضاء من بينها شخصيه عسكريه وأربع رموز مدنيه مشهود لها بالوطنية ومتفق عليها.. على ألا يحق لأي عضو منهم الترشح لأول انتخابات رئاسية قادمة.

سادساً: تشكيل حكومة انتقاليه تضم كفاءات وطنيه مستقلة لا تضم تيارات سياسيه أو حزبيه تتولى إدارة شؤون البلاد وتهيئ لإجراء انتخابات عامه حرة ونزيهة في نهاية هذه الفترة الانتقالية في مده لا تزيد عن ٩ أشهر ، ولا يجوز لأعضاء الحكومة الانتقالية الترشح لأول انتخابات رئاسية أو برلمانية.

سابعاً: تشكيل جمعيه تأسيسية أصلية لوضع دستور ديمقراطي جديد يتوافق مع أعرق الدساتير الديمقراطية، والمواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان ويستفتى عليه الشعب خلال ثلاث أشهر من إعلان تشكيل الجمعية.

ثامناً: إطلاق حرية تكوين الأحزاب على أسس مدنيه وديمقراطية وسلمية دون قيد أو شرط وبمجرد الإخطار.

تاسعاً: إطلاق حرية الإعلام وتداول المعلومات.

عاشراً: إطلاق حرية التنظيم النقابي وتكوين منظمات المجتمع المدني.

حادي عشر: إلغاء كافه المحاكم العسكرية والاستثنائية وكل الأحكام التي صدرت بحق مدنين من خلال هذه المحاكم.

أخيراً: نهيب بجيش مصر الوطني البار ابن هذا الشعب العظيم الذي صان دماء الشعب وحفظ امن الوطن في هذه الثورة العظيمة أن يعلن تبنيه الكامل لكل هذا القرارات ومطالب الثورة وانحيازه التام إلى الشعب.

وقع البيان باسم « جمهير ثوره ٢٥ يناير ».

-٨-

وفي يوم السبت ١٢ فبراير سنة ٢٠١١ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الرابع الذي بدا تطمينياً، أكدت فيه القوات المسلحة على عدة أمور رأت ضرورة التأكيد عليها في أول يوم بعد تسلمها السلطة خلفا للرئيس المتخلي عن الرئاسة، فجاء فيه نصاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

نظرا للظروف التي تمر بها البلاد والأوقات العصيبة التي وضعت مصر وشعبها في مفترق الطرق وتفرض علينا جميعا الدفاع عن استقرار الوطن وما تحقق لأبنائه من مكتسبات، حيث إن المرحلة الراهنة تقتضي إعادة ترتيب أولويات الدولة على نحو يحقق المطالب المشروعة لأبناء الشعب وأبناء الوطن في الظروف الراهنة..

وإدراكا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب، ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت..

وتصميما ويقينا وإيمانا بكل مسؤولياتنا القومية والوطنية والدولية وعرفانا بحق الله ورسالته وبحق الوطن وبسم الله وبعونه يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة التالي:

أولا :التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل ما ورد في البيانات السابقة التي أصدرها.

ثانيا :إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على ثقة في قدرة مصر ومؤسساتها وشعبها علي تخطي الظروف الدقيقة الراهنة.

ومن هذا المنطلق، علي كل جهات الدولة الحكومية والقطاع الخاص القيام برسالتهم السامية والوطنية لدفع عملية الاقتصاد إلي الأمام وعلي الشعب تحمل مسئوليته في هذا الشأن.

ثالثا : قيام الحكومة الحالية والمحافظين بتسيير الأعمال حتى تشكيل حكومة جديدة.

رابعا :التطلع إلي الانتقال السلمي للسلطة في إطار النظام الديمقراطي الحر، الذي يسمح بتولي سلطة مدنية منتخبة لحكم البلاد لبناء الدولة الديمقراطية الحرة.

خامسا :التزام جمهورية مصر العربية بكل الالتزامات والمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية.

سادساً: يتوجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلي شعبنا العظيم أن يتعاون مع إخوانهم وأبنائهم من رجال الشرطة المدنية، ويجب أن يسود الود والتعاون بين الجميع ويهيب برجال الشرطة المدنية الالتزام بشعار الشرطة في خدمة الشعب.

والله ولي التوفيق.

وعلى الفور أصدرت حركة شباب ٢٥ يناير بيان رقم (٣) الصادر في ١٣ فبراير ٢٠١١ تحت عنوان مزدوج: (من أجل ثورة شعبية مستمرة)، (انتصر الشعب.. والثورة مستمرة)

باسم دماء الشهداء الطاهرة، وباسم ثورتنا الشعبية المجيدة:

حقق الشعب المصري انتصاره بإسقاط رأس النظام «حسني مبارك»، ونؤكد أنه لم تكن لدينا مشكلة شخصية مع الرئيس المخلوع في ذاته، ولكن خلافنا الرئيسي مع النظام الفاسد والعميل لأمريكا وإسرائيل، لذا كان إسقاط رأس النظام يمثل انتصاراً جزئياً لا أكثر؛ ولهذا ستبقى ثورتنا مستمرة حتى تحقق كافة أهدافها «إسقاط بقايا النظام والقضاء على كل سياساته». ولأن الشرعية الثورية هي الشرعية الوحيدة لذلك نرفض ما جاء في بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخصوص الالتزام بكل المعاهدات الدولية والإقليمية، ولا يجوز إطلاقاً الحديث عن الشرعية الدستورية إذ أن الثورة تعني الانتقال إلى نظام جديد ودستور جديد يمثل شرعية الثورة.

وفي هذا الإطار نعلن أن بياني المجلس الأعلى للقوات المسلحة الرابع والخامس لم يقتربا من مستوى طموحات الجماهير الثائرة، فيما يتعلق بالمطالب العاجلة والتي كان

يمكن تنفيذها بمجرد قرار وهي:

ـ وقف العمل بقانون الطوارئ والإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين.

ـ حل جهاز أمن الدولة.

ـ إقالة حكومة أحمد شفيق التي عينها الرئيس المخلوع وتشكيل حكومة تكنوقراط (إدارية) لتسيير الأعمال.

ـ حل الحزب الوطني ومحاكمة كافة رموز الفساد ومحاكمة كل من أطلق النار على المتظاهرين.

أما عن مطالبنا الأساسية والتي حاول بياني المجلس الرابع والخامس الالتفاف عليها ونعيد التذكير بضرورة تنفيذها كما هي:

١ـ تشكيل مجلس حكم انتقالي مدني يضاف له ممثل عن المؤسسة العسكرية.

٢ـ تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد.

٣ـ الإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في مدة لا تتجاوز الستة أشهر.

وندعو جموع الشعب المصري للمشاركة في المظاهرة المليونية يوم الجمعة القادم ١٨ فبراير ٢٠١١.

الشرعية للثورة ... وكل السلطة للشعب

-٩-

وانفجرت من جديد وفي اليوم التالي مباشرة المظاهرات الفئوية التي بدا أنها تتحرك بفعل تراكم المظلوميات التي سادت المجتمع قبل ثورة يناير، إضافة إلى أن بعضها بدا وكأنه يتحرك بفعل فاعل يريد أن يشر الفتنة والقلق والتوتر وربما الفوضى في المجتمع، ورأى المجلس العسكري ضرورة التنبيه على خطورة المظاهرات الفئوية على الاقتصاد الوطني، وتعطيل عجلة الإنتاج فأصدرت بينها الخامس في الاثنين ١٤ فبراير ٢٠١١ تقول فيه:

البيان الخامس من المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

«في ظل الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد وقيام القوات المسلحة بحماية أبناء الشعب الشرفاء الذين قاموا بالمطالبة بحقوقهم المشروعة وبعون الله وتوفيقه أصبح المناخ مهيأ لتيسير سبل الديمقراطية من خلال صدور إعلان دستوري يضمن تعديلات

دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التي عبر عنها الشعب لتهيئة المناخ الديمقراطي الحقيقي إلا أنه تلاحظ قيام بعض القطاعات في الدولة بتنظيم وقفات رغم عودة الحياة الطبيعية في ظروف من المفترض أن يتكاتف فيها كافة فئات وقطاعات الشعب لمؤازرة هذا التحرك الإيجابي ودعم جهود المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحقيق كافة طموحات وتطلعات المواطنين».

«إن المصريين الشرفاء يرون أن هذه الوقفات في هذا الوقت الحرج تؤدى إلى آثار سلبية تتمثل في الآتي:

أولا : الإضرار بأمن البلاد لما تحدثه من إرباك في كافة مؤسسات ومرافق الدولة.

ثانيا : التأثير السلبي على القدرة في توفير متطلبات الحياة للمواطنين.

ثالثا : إرباك وتعطيل عجلة الإنتاج والعمل في قطاعات من الدولة.

رابعا : تعطيل مصالح المواطنين.

خامسا : التأثير السلبي على الاقتصاد القومي.

سادسا : تهيئة المناخ لعناصر غير مسئولة للقيام بأعمال غير مشروعة الأمر الذي يتطلب من كافة المواطنين الشرفاء تضافر جميع الجهود للوصول بالوطن إلى بر الأمان وبما لا يؤثر على عجلة الإنتاج وتقدمها.

«والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤكد أنه في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار للوطن والمواطنين وضمان استمرار عجلة الإنتاج لكافة مؤسسات الدولة ، يهيب بالمواطنين والنقابات المهنية والعمالية القيام بدورها على الوجه الأكمل كلا في موقعه مع تقديرنا لما تحملوه لفترات طويلة.

«ونأمل من الجميع تهيئة المناخ المناسب لإدارة شئون البلاد في هذه الفترة الحرجة إلى أن يتم تسليمها إلى السلطة المدنية الشرعية والمنتخبة من الشعب لتتولى مسئوليتها لاستكمال مسيرة الديمقراطية والتنمية.

والله الموفق والمستعان .

ومرة أخرى تصدر جماهير الثورة بياناً تقول فيه:

باسم شهداء ثورة مصر الشابة نشكر كل من ساند ثورتنا الشعبية للحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

بعد تحقيق الثورة المظفرة أول وأهم انتصار لها وهو إسقاط النظام الاستبدادي

الفاسد واستعادة شعب مصر العظيم لسلطاته وسيادته بحماية جيشها الباسل.

فإن جماهير الثورة تعلن أن الثورة مستمرة وأن جماهيرها الغفيرة باقية في كل ميادين وساحات مصر حتى تتم الاستجابة لكل قرارات الثورة صاحبة الشرعية الوحيدة الواردة في البيان الأول.

وتدعو جماهير الثورة جيش مصر العظيم ممثلا في المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى إعلان فوري ناجز بقبول كل القرارات الواردة في البيان الأول جماهير الثورة.

إن الانتصار الأول وإن كان دليلا عى أن دماء شهداء الثورة وحرحاها من شباب مصر الطاهر لم تضع هدرا فإن احترام تصحيات شعبنا تقتضى استمرار الثورة حتى تعّهد الجيش بحماية قرارات الثورة الساعية إلى نقل مصر لدولة حرة مدنية ديمقراطية.

obeikan.com